

إعراب المثنى والجمع الذي على حده

أ. د. إبراهيم محمد عبد الله (*)

مقدمة:

يتخذ هذا البحث من الحرفين اللذين يضافان إلى الاسم المفرد ليصبح مثنى أو جمع مذكر سالماً مضمراً له، وهما النون وحرف المدّ واللين، ففي المثنى تزداد الألف أو الياء للدلالة على معنى التثنية، وفي الجمع الذي على حده يزداد الواو أو الياء للدلالة على معنى الجمع أيضاً، فالعلامة الدالة على معني التثنية والجمع حرف المدّ واللين، ثم تزداد النون بعده فيهما. والغرض الوقوف على آراء النحويين في هاتين الزيادتين، وما اصطّفوه فيهما ورأوه صواباً وموازنته بما يقال في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في المراحل التعليمية والانتهاؤ إلى القول الصائب اليسير، وقد دار البحث حول هذه الأفكار:

- ١- مذاهب النحويين في نون المثنى وجمع المذكر السالم.
- ٢- مذاهب النحويين في حرف المدّ واللين المزيد لإفادة معنى التثنية أو الجمع السالم.
- ٣- مناقشة ما يقال في إعراب المثنى والجمع السالم.
- ٤- نتائج البحث.

(*) أستاذ النحو والصرف في قسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة دمشق.

مذاهب النحويين في نون المثني والجمع الذي على حده:

يرى جمهور النحويين البصريين أن هذه النون عوضٌ عما كان في الاسم المفرد من الحركة والتنوين، إذ الاسمُ بحكم اسميته لا بدّ له من حركة؛ لأنها أمانة على موقعه النحوي في الجملة، فهي تشير إلى أنه فاعل أو مفعول أو غير ذلك، والتنوين علامة على تمكّنه من الاسمية ودليلٌ على أنه منصرف^(١)، وقد جاءت الإشارة واضحة عند سيويه وجمهور البصريين إلى أن النون في المثني والجمع السالم عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد، قال سيويه: «واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً...، وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوض لِمَا مُنِعَ من الحركة والتنوين»^(٢).

وقال أيضاً: «وإذا جمعت على حدّ الثنية لحقتها زائدتان، الأولى منهما حرف المدّ واللين، والثانية نون... وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين»^(٣).

ومثل ذلك رأى المُبرّد نون الثنية إذ قال: «والزائدة الثانية [أي نون الثنية] إنما هي بدل ممّا كان من الحركة والتنوين»^(٤)، وعلّل ذلك فقال: «لأن الحركة والتنوين من حق الأسماء»^(٥)، ونون الجمع السالم كنون الثنية عنده، قال: «وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد»^(٦).

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٦/١ [القاهرة]، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٣١/٤.

(٢) الكتاب: ١٧/١-١٨، وانظر علل الثنية: ٦٠، وشرح الكافية للرضي: ٨٥/١، ٨٨/١.

(٣) الكتاب: ١٧/١.

(٤) المقتضب: ١٥٣-١٥٤/٢.

(٥) المقتضب: ١٥٤/٢.

(٦) المقتضب: ٥/١، وانظر العلل في النحو: ١٦٣.

وما قاله سيبويه والمبرد قاله ابن جنّي^(٧) وابن يعيش^(٨) وابن الحاجب^(٩)، وأكدوا أن هذه النون معوّض بها عن الحركة والتنوين جميعاً لا عن واحد منهما، قال ابن جنّي: «النون في التثنية عَوْضٌ مما منع الاسم من الحركة والتنوين جميعاً»^(١٠)، وكذا قال ابن يعيش^(١١)، وقال الرضيّ مفسّراً كلام سيبويه وحاكه: «النون في الأصل عوض عن حركة الواحد وتنوينه معاً»^(١٢).

فكلمتا جميعاً ومعاً تؤكدان أنّ النون عوض عن الحركة والتنوين كليهما، وإن كان سيبويه والمبرد لم يستخدماهما^(١٣).

ورأى (الورّاق) أن المثني والجمع السالم يجب أن يكون لهما علامة تميزهما من المفرد، وأن هذه العلامة هي النون التي عوّض بها عن الحركة والتنوين، قال: «فإن قال قائل: فلم دخلت النون في التثنية والجمع؟ قيل له: عوضاً من الحركة والتنوين، فإن قال قائل: فلم يجب أن يعوّض من الحركة والتنوين؟ قيل له: لأن من شرط التثنية وهذا الجمع أن يكون له علامة مزيدة على لفظ الواحد، فكان يجب أن تلحقه الحركة والتنوين»^(١٤).

سُتُّ أقوال النحويين فيما سلف مع أنها لا تخرج عمّا قال سيبويه لتوكيد أركان البحث وتسديدها وتقوية ما سينتهي إليه.

إلا أن بعض النحويين لمّا رأى أن حرف المد واللين في المثني والجمع

(٧) انظر للمع: ١٩.

(٨) انظر شرح المفصل: ٤/٢٣١، ٥/١٤.

(٩) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/٥٠٧.

(١٠) سر الصناعة: ٤٨٧.

(١١) انظر شرح المفصل: ٥/١٤.

(١٢) شرح الكافية: ١/٨٨.

(١٣) انظر ما سلف ص: ٢.

(١٤) العلل في النحو: ١٦٣.

حرف إعراب لا تظهر عليه حركة الإعراب ولا تُقدَّر على ما سيأتي بدا له أن هذه الحركة في حكم المعدوم، وخَلَص إلى ترجيح أن تكون النون عوضاً من الحركة في المشى المحلّى بالألف واللام، وعوضاً من التنوين في المشى المضاف، وعوضاً من الحركة والتنوين في المشى المعرّى منهما، قال الرضي: «والحركة وإن كانت مقدّرة على الحروف عند بعض أصحابه [أي سيويه] لكنّ لَمَّا لم تظهر كان كالعدم، ثم إنه رُجِح جانب الحركة مع اللام، أي جعل النون عوضاً منها بعدما كان عوضاً منهما [أي الحركة والتنوين]، فثبت معها ثبات الحركة، وجانب التنوين مع الإضافة، فحُذِف معها حَذْف التنوين، فهي في نحو جاني رجلان عوض منهما، وهو الأصل، وفي الرجلان عوض من الحركة فقط، وفي رجلا زيد من التنوين فقط»^(١٥).

ولا يُعوّض عن الحركة والتنوين ولا عن أحدهما في حال الوقف في نحو «رجلان»، وتثبت النون لأنها لا تسقط من اللفظ في الوقف كما يسقط التنوين والحركة، ولكنها ليست للتعويض حينئذ، قال الرضي: «وفي رجلان وقفاً ليس عوضاً منهما ولا من أحدهما»^(١٦).

وحكى العكبري عن بعض البصريين الأحوال الثلاث السالفة في نون التثنية والجمع^(١٧)، وابن جنيّ بصريّ المذهب أشار إلى أن الأصل في نون التثنية أن يُعوّض بها عن حركة الاسم المفرد وتنوينه، قال: «إلا أن أصل وَضْعِهَا [أي نون التثنية] أن تكون داخلة عوضاً ممّا مُنِع الاسم منهما»^(١٨)،

(١٥) شرح الكافية: ١/ ٨٨.

(١٦) شرح الكافية: ١/ ٨٨، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٣١-٢٣٢.

(١٧) انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٠٥.

(١٨) علل التثنية: ٨٤.

واستدلَّ على ذلك^(١٩)، وانتهى إلى أنَّ لنون التثنية والجمع الأحوال الثلاث السالف ذكرها، ثم تبَّه على صحة ما ذكره من أحوال النون الثلاث في المثني، فقال: «فقد صحَّ ما ذكرناه أن النون في التثنية تكون في موضع عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً، وفي موضع عوضاً من الحركة وحدها، وفي موضع عوضاً من التنوين وحده»^(٢٠).

وهذا التقسيم لأحوال النون في المثني موافقٌ لكلام سيويه على رأي في تفسيره، إذ قال عن هذه النون: «كأنها عوض عن التنوين والحركة»^(٢١)، فإذا حُمِل قوله: «كأنها عوض» على ظاهره في إفادة «كأن» معنى التشبيه فالنون جيءَ بها عوضاً عن الحركة تارةً وعن التنوين تارةً أخرى، لا عوضاً عن الحركة والتنوين؛ لأنَّ النون كالعوض وليست عوضاً، وعلى هذا النحو فهم أبو حيان مقالة سيويه إذ قال: «وذهب سيويه إلى أن النون زيادة في الآخر ليظهر فيها حُكْم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة، وحكْم التنوين أخرى من غير أن تكون عوضاً عن الحركة والتنوين، ولذلك قال سيويه: «كأنها» فشبَّهها بالعوض، ولم يجعلها عوضاً»^{(٢٢)*}.

(١٩) انظر علل التثنية: ٨٤.

(٢٠) علل التثنية: ٨٤، وانظر: ٨١-٨٣ منه.

(٢١) الكتاب: ١/١٨.

(٢٢) التذييل والتكميل: ١/٣٠١.

(*) [ولعلَّ فيما قاله أبو حيان في بيان مذهب سيويه في النون، وتابعه عليه الباحث، نظراً. ذلك أن تدبَّر نصَّ سيويه في الكتاب، وهو قوله: «كأنها عوض عن التنوين والحركة». يدلُّنا على أنَّ النون في المثني في رأي سيويه عوضٌ من مجموع التنوين والحركة في المفرد؛ لأنَّ عطف «الحركة» على «التنوين» بالواو يدلُّ على معنى الجمع الذي تدلُّ عليه الواو في أصلها. ولا فرق في ذلك بين أن تكون «كأن» في عبارته للتشبيه أو =

وعلى النحويون البصريون التعويض بالنون عن التنوين المحذوف من المضاف وعن الحركة في المثنى والجمع السالم المعرفين بالألف واللام بأن الإضافة والألف واللام لا يكونان حيث يكون التنوين، فهما متعاقبان، إذا كان أحدهما تعذر الآخر، قال الورداني: «فإن قال قائل: فلم صار التنوين يُعاقب الألف واللام والإضافة؟ قيل له: لأن التنوين إنما يدخل الاسم ليُعلم أنه منصرف، وقد بينا أن جميع ما تدخله الألف واللام والإضافة ينصرف»^(٢٣).

والنون التي في المثنى والجمع السالم المعرفين بالألف واللام عوض عن الحركة؛ لأنهما إذا عُرفا بالألف واللام تُثقل ودلاً على معيّن، فإذا نُونا ازدادا ثقلاً، لذا لا يجتمع الألف واللام والتنوين، فلا يعوّض عن شيء معدوم، قال العكبري: «وإنما لم يجتمع التنوين والألف واللام لوجهين:

أحدهما: أن الاسم تُثقل بالألف واللام، فلم يحتمل زيادة أخرى.

والثاني: أن الألف واللام يُعرّف الاسم، فيصير متناوياً لشيء بعينه، فيثقل بذلك بخلاف النكرة، فإنها أخفّ الأسماء»^(٢٤).

ورأى ابن يعيش في حذف النون من المضاف وإثباتها في المعرف بالألف واللام إرادة حصول التعادل بينهما، قال: «فإن قيل: فإذا كانت النون عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً فما بالها تحذف مع الإضافة مع ثبوت أحد بدلئها وهو الحركة؟ قيل: لمّا ثبتت مع الألف واللام مع حذف أحد بدلئها وهو التنوين حذفت مع الإضافة مع ثبوت أحد بدلئها وهو الحركة ليعتدلاً»^(٢٥).

= التقدير أو التقريب أو التحقيق؛ لأن مفتاح فقه سيبويه هنا دلالة الواو، لا دلالة «كأن». ودلالة «كأن» على التشبيه والتقدير هنا لا تصفي على عبارة سيبويه عند التأمل معنى التفصيل والتفريق الذي يتراءى من نصّ أبي حيّان]. المجلة.

(٢٣) العلل في النحو: ١٧٥.

(٢٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٧٧/١.

(٢٥) شرح المفصل: ١٤/٥.

فالنون عندما تحذف من المضاف عوض من التنوين فيه، وعندما تثبت في المعرّف بالألف واللام عوض من الحركة، ذلك لأن الحرف إذا كان له دلالة على أمرين، وبَعْدَ أن يدلّ على واحد منهما وجب أن يدلّ على الآخر، وهذا ما أشار إليه العكبري إذ قال: «وكلُّ حرفٍ دلّ على شيئين، وتعدّر دلالاته على أحدهما وجب أن يبقى دالًّا على الآخر»^(٢٦).

غير أنّ الأقوال السالفة التي صدرت عن ابن جني والورّاق وابن يعيش وابن الحاجب والرضي - وكلهم بصريّ - تشهد أنهم يرون أن النون في المثني والجمع السالم عوض عن الحركة والتنوين، يؤيد هذا ما جرى على لسان ابني جنّي ويعيش من استخدام كلمة «جميعاً»، وكلمة «معاً» على لسان الرضي^(٢٧).

وهذا الأصل في النون أن تكون عوضاً عن الحركة والتنوين، ولو كانت عوضاً من التنوين وحده لحذفت من المعرّف بالألف واللام والمضاف، ولو كانت عوضاً من الحركة وحدها لرأيناها في المضاف والمعرّف بالألف واللام، وإلى هذا ألمح ابن جني^(٢٨).

والظاهر أنه ومن سبق ذكره من البصريين فهموا من قول سيبويه: «كأنها عوض عن الحركة والتنوين» معنى التحقيق لا التشبيه، فحملوا «كأن» عليه، ورأوا أن النون عوض عن الحركة والتنوين، وهو ما وجّه به كلام سيبويه السيرافي^(٢٩) والفراسي^(٣٠)، قال أبو حيان: «ومن الناس من حمل كلام سيبويه على أنها عوض منهما، وزعم أن «كأن» قد تستعمل للتحقيق بمنزلة

(٢٦) الباب في علل البناء والإعراب: ١/١٠٦-١٠٧.

(٢٧) انظر ما سلف ص: ٣.

(٢٨) انظر ما سلف ص: ٣.

(٢٩) انظر شرح الكتاب له: ١/١٣٧ [بيروت].

(٣٠) انظر التعليقة على كتاب سيبويه: ١/٣٤-٣٥.

«إِنَّ»^{(٣١)*}. وربما كان وراء هذا التقسيم للنون وتعدادِ أحوالِ ثلاثٍ لها الرغبة في التيسير والتسهيل واستيعاب حالاتها كلها. هذا رأي جمهور البصريين في نوني التثنية والجمع السالم، وما ذهبوا إليه من تفرعات فيهما وتقسيمات.

وذهب الكوفيون إلى أن هاتين النونين عوض عن التنوين وحده، واستدلوا بسقوط النون في نحو «جاء غلاماً زيد»، قال ابن الحاجب في كلامه على نون التثنية: «وأما الكوفيون فيقولون: إنها عوض عن التنوين، ويستدلون بقولك: جاءني غلاماً زيد، فحذفها يدلُّ على أنها كالتنوين»^(٣٢).

وأشار ابن جني إلى مذهب الكوفيين هذا من دون نسبة، وضعفه ودفعه مستدلاً بأن النون لو كانت عوضاً من التنوين وحده لكانت الحركة التي كانت في المفرد غير مَعْوُض عنها، إذ لا تُقَدَّر على حرف المدِّ واللين، وأن المشى اسم معرب يحتاج إلى حركة، ولا بدَّ من تعويض فيه لأن مفرده معرَب بالحركة، قال: «فأما مَنْ ذهب إلى أن النون عوض من التنوين وحده، وأنها إنما تثبت مع لام المعرفة لأنها بحركتها أقوى من التنوين فيفسدُ قوله عندي لأنه لم يعوَّض من الحركة شيئاً، وقد دلَّت الدلالة الصحيحة على أن ألف التثنية ليس فيها تقدير حركة في معناها كما أنها ليست موجودة في لفظها، وإذا كان كذلك وكان الاسم المشى معرباً كما كان الواحد معرباً فقد يجب أن يُعوَّض من حركة إعرابه، فلهذا قلنا: إن النون في التثنية عوض ممَّا مُنِع الاسم من الحركة والتنوين جميعاً»^(٣٣).

(٣١) التذييل والتكميل: ٣٠١/١.

(*) [هكذا قال الباحث. وللقارئ أن يسأل: هل تثبت النون في المضاف في نحو: كتابا زيد، وفاعلو الخير؟] المجلة.

(٣٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٥٠٧/١.

(٣٣) سر الصناعة: ٤٨٧.

ومما يردُّ على قول الكوفيين أن التنوين لا يكون إلا بالحركات التي هي من جنس حركة الإعراب، نحو «هذا زيدٌ»، و«مررت بزيدٍ»، و«رأيت زيداً»، فبأي شيء حصل التنوين الذي عُدت النون عوضاً منه إذا كان حرف المدّ واللين علامة إعراب؟ وكيف يمكن التوفيق بين كون حرف المدّ واللين حركة إعرابية وبين كون النون عوضاً من التنوين؟ هذا مع أن التنوين لا يحصل إلا بالحركة الإعرابية، قال السيرافي: «التنوين شيء يصحب الحركات كلّها... والدليل على ذلك أنك تقول: رأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وهذا زيدٌ، فالتنوين موجود في الأحوال كلّها»^(٣٤).

وفيما ذهبوا إليه جمعٌ بين علامتي إعراب على الاسم الواحد، هما علامتا التثنية والجمع والتنوين.

وقد أجاب البصريون على ثبوت النون في المثني والجمع السالم المعرّفين بالألف واللام بأن الاسم المفرد عندما تُثني أو جُمع نُكّر، إذ لا يُثنى ولا يُجمع إلا منكرٌ، فسقط عنه التعريف والتعيين، وأصبح واحداً من آحاد كثيرة غير معيّنة، ودخله النون عوضاً عن التنوين والحركة اللذين كانا في مفرده المنكر، ثم أُضيف إليه الألف واللام وفيه النون، ولم تُحذف لأن الوقف عليها لا يزيلها من النطق كما يزيل التنوين، قال ابن يعيش: «النون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضاً من الحركة والتنوين، ثم دخلت الألف واللام للتعريف؛ لأنّ التثنية لا تصحُّ مع بقاء تعريفه، ألا ترى أنك لو رُمّت تثنية الرجل مع بقاء ما فيه من التعريف لَرُمّت مُحالاً؟ لأنّ الرجل معيّن مقصود إليه، فإذا تُثناه زال التعيين، وصار من أُمَّة، كلُّ واحد له مثل اسمه، وهذان معنيان متدافعان، فصحَّ أنك لَمَّا أردت تثنيته نزعته عنه الألف واللام حتى صار نكرة، ودخلت النون

(٣٤) شرح الكتاب: ٢٦/١ [بيروت].

عوضاً من الحركة والتنوين، ثم دخلت الألف واللام حينئذٍ للتعريف، ولم يُزيلا النون كما أزالا التنوين؛ لأنَّ التنوين ساكن زائل في الوقف، والنون متحركة ثابتة في الوقف، فلم يَقْوِيا على حذفها^(٣٥).

وأجابوا أيضاً عن حذف النون من المثني والمجموع المضافين بأمرين:

١- أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والنون والتنوين

يفصلان الكلمة عمّا بعدها.

٢- أن النون حُذفت من المضاف لأنَّ المضاف إليه حلَّ محلَّ التنوين،

ولا يجتمع على الاسم تنوينان^(٣٦).

حرف المدّ واللين في المثني والجمع الذي على حده:

اختلف النحويون في هذا الحرف، وكان لهم مذاهب في اسمه ووظيفته

النحوية ودلالته المعنوية، والبيان على هذا النحو:

١- حرف إعراب:

ذهب سيبويه وجمهورُ البصريين إلى أن حرف المد واللين في المثني

والجمع السالم حرف إعراب^(٣٧)، أي حرفٌ معرّض لظهور حركة الإعراب

عليه أو تقديرها، كالدال من زيد والراء من جعفر والألف من رَحَى وَعَصَا،

ولكن لا تقدّر حركة الإعراب عليه ولا تُنَوَى^(٣٨).

(٣٥) شرح المفصل: ٤/ ٢٣١-٢٣٢، وما قاله ابن يعيش كلام السيرافي، انظر حاشية شرح

المفصل: ٤/ ٢٣١.

(٣٦) شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٩ [بيروت].

(٣٧) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٢ [بيروت]، ونسب هذا القول إلى البصريين في

الإنصاف: ١/ ٣٣، وانظر ما سيأتي ص ٢١.

(٣٨) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٣ [بيروت]، وعلل الثنية: ص ٥٨-٥٩، وسر

الصناعة: ٧٠٦، وما سيأتي ص ٢٤-٢٥.

٢- حرف معنى:

حرف المدّ واللين أيضاً له دلالة معنوية، فهو أمانة على معنى التثنية، قال ابن جني: «اعلم أن الألف زيدت في الاسم المثني عَلَمًا للتثنية»^(٣٩).

٣- دليل إعراب:

ذهب الأخفش والمازني والمبرد إلى أن حرف المدّ واللين في المثني والجمع السالم دليل على الإعراب، واستدلّ الأخفش بأن هذا الحرف يشير إلى الحالة الإعرابية للمثني والجمع من رفع أو نصب أو جرّ، فإذا رأينا الألف فيهما علمنا أنهما مرفوعان، وإذا رأينا الياء فيهما علمنا أنهما منصوبان أو مجروران، فحرف المدّ واللين أرشد إلى حركة الإعراب^(٤٠). قال المبرد: «والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ذلك أنه يزعم أنّ الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من زيد، ولكنها دليل على الإعراب لأنه لا يكون إعرابٌ ولا إعرابَ فيه، ولا يكون إلا في حرف.

قولنا: دليل على الإعراب إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف، وموضع خفضٍ ونصبٍ إذا رأيت الياء، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت: مسلمون ومسلمين»^(٤١).

وقال الزجاجي: «وقال المازني والأخفش والمبرد: هذه الحروف دليلُ الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب»^(٤٢).

(٣٩) علل التثنية: ٤٧، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢٢٥، ١٣/٥.

(٤٠) انظر علل التثنية: ٤٩-٥٠.

(٤١) المقتضب: ٢/١٥٣-١٥٤، وانظر سر الصناعة: ٦٨٥، ومصادر أخرى في شرح

المفصل لابن يعيش: ٤/٢٢٩.

(٤٢) الإيضاح في علل النحو: ١٣٠، وانظر الإنصاف: ١/٣٥.

٤- علامة إعراب:

رأى الفراء وقطرب والزيادي أن حرف المدّ واللين في المشنى والجمع السالم علامة إعراب، فالألف والواو والياء فيهما بمنزلة الحركة الإعرابية في الاسم المفرد، كالضمة في زيد من قولنا: جاء زيدٌ، قال ابن جنّي: «وقال الفراء وأبو إسحاق الزيادي وقطرب: الألف هي الإعراب، وكذلك الياء»^(٤٣).

وممن ذهب إلى هذا الرأي وأخذ به الحريري^(٤٤) وابن مالك^(٤٥)، وابن هشام الأنصاري^(٤٦)، وابن الحاجب^(٤٧)، إلا أن هذا الأخير رأى أن النون في المشنى لها ثلاث الأحوال التي عدّها الرضي وابن جنّي وغيرهما من البصريين^(٤٨).

ونسب الزجاجي هذا القول إلى الكوفيين كلهم، قال: «قال الكوفيون كلهم: الألف في الثنية والواو في الجمع، والياء في الثنية والجمع هي الإعراب نفسه»^(٤٩)، ونسبه إليهم أيضاً ابن الأنباري^(٥٠).

ومن المعاصرين الذين رأوا أن حرف المدّ واللين بمثابة الحركة الإعرابية في المشنى والجمع السالم الأستاذ سعيد الأفغاني، رحمه الله، قال: «يكون الرفع بالضمة، وينوب عنها ألفٌ في الاسم المشنى وواو الجمع في المذكر السالم... ويكون النصب بالفتحة، وينوب عنها ياء في المشنى وجمع المذكر السالم»^(٥١).

(٤٣) علل الثنية: ٥٠، وانظر مصادر أخرى في شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٢٣١.

(٤٤) انظر الملحّة في شرح الملحّة: ١ / ١٨٥، ١ / ١٨٨.

(٤٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٧٤، وشرح ابن عقيل: ١ / ٥٦، والتذييل والتكميل: ١ / ٢٨٧، ١ / ٢٩٩.

(٤٦) انظر أوضح المسالك: ١ / ٧٥-٧٦.

(٤٧) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٥١٣.

(٤٨) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٥٠٧، وما سلف ص: ٤-٥.

(٤٩) الإيضاح في علل النحو: ١٣٠.

(٥٠) انظر الإنصاف: ١ / ٣٣.

(٥١) الموجز في قواعد اللغة العربية: ٧٤.

ومنهم أيضاً الأستاذ عباس حسن، رحمه الله، إذ كان أشدَّ القائلين بهذا الرأي تعصباً له، فلم يره إلا أكثر الآراء شهرة وإصابة للحقيقة، ولم يُجزَّ إلا الأخذ به وحده، قال: «حكمُ المثنى أنه يُرفع بالألف نيابة عن الضمة... ويُنصب بالياء نيابة عن الفتحة... ويُجرُّ بالياء نيابة عن الكسرة... هذا هو أشهر الآراء في إعرابه»^(٥٢)، ثم قال: «الاقتصار عليه في عصرنا منعاً للفوضى والاضطراب...»^(٥٣).

فالأستاذان المعاصران أخذوا بأن حرف المد واللين علامة إعرابية على سبيل النيابة، ومؤلفاتهما اكتسبت سيورة بين طلاب العلم، ورأينا أن الأستاذ عباس رحمه الله قال ما قال متعللاً بسدِّ باب الفوضى، ولكنَّ سبيلُ أهل العلم والتحقيق أحقُّ أن يُتَّبَع، وما انتهى إليه أهلُ التمهيص والنظر هو الأجدرُّ بالتهديِّ به، وما قاله علماء هذه اللغة هو الذي يُتَّسَى به في العربية.

٥- وهناك رأي رابع قال به الجرْمِيُّ^(٥٤)، هو أن الألف في المثنى حرف إعراب، لكنَّ^(*) انقلابه في حالتي الجر والنصب هو الإعراب، قال ابن جني: «وقال أبو عمر الجرْمِي: الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه، إلا أنه كان يزعم أن انقلابها هو إعراب»^(٥٥).

(٥٢) النحو الوافي: ١ / ١٢٠.

(٥٣) النحو الوافي: ١ / ١٢٣.

(٥٤) ونسب إلى غيره، انظر المقتضب: ٢ / ١٥٤-١٥٥، وسر الصناعة: ٦٩٥، ٧١٣، والإنصاف: ١ / ٣٥.

(*) حاشية ص ١٣ = [ضبط الباحث النون من «لكن انقلابه» بالسكون ضبطاً قلم، وهكذا ضبط الياء في قوله ص ١٦: «معني الثنية»، وقوله ص ٢٠: «حرفي الثنية». والصحيح المناسب لقواعد العربية أن تُكسَّر النون والياء في هذه المواضع لالتقاء الساكنين. ويكفي دليلاً أن تنظر في القرآن الكريم، فما من موضع فيه اجتمع فيه ساكنان في كلمتين إلا حُرِّكَ أولهما بالحركة المناسبة التي تقتضيها قواعد العربية. ومن ذلك مثلاً =

٦- وذهب ابن عقيل مذهباً في حرف المدّ واللين، فرأى أن تقدّر عليه الحركة الإعرابية، وبدا له أن هذا هو الصواب، قال: «والصحيح أن الإعراب في المشى والملحق به بحركة مقدّرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً»^(٥٦).
تلك أشهر الآراء في حرف المدّ واللين في المشى والجمع السالم، وكان للنحويين منها مواقف وآراء، إذ قوّوا بعضها واعتمدوه، وضعّفوا بعضها واطّرحوه. فمما دُفِعَ به قول الأخفش والمبرد: إن حرف المد واللين دليل على الحركة الإعرابية - أن معنى الكلمة مستفاد من إعرابها، والذي يشي بهذا المعنى الحركة الإعرابية، وهي ليست في الكلمة، وإنما جعل حرف المد واللين دليلاً عليها لا مفيداً معنى، فقد عوّلنا في فهم معنى الكلمة على شيء محذوف مدلول عليه، وهو بعيد، قال السيرافي: «إذا جعلنا هذه الحروف [أي حروف المدّ واللين في المشى والجمع] دليلاً على الإعراب، والإعراب دالٌّ على المعنى فهذه الحروف غير دالة على معنى الكلمة، وإنما الدالُّ على معناها ما ليس في الكلام، وبعيدٌ أن يُجعل معنى الكلمة معلوماً من غير لفظ الكلمة مع إمكان الاستدلال بلفظها على معناها»^(٥٧).

وأفسد الورّاق هذا القول، وأظهر ما فيه من تناقض بأن حرف المدّ واللين إما أن يدلّ على إعراب في الكلمة أو في غيرها، فإذا دلّ على إعراب فيها فيجب أن يقدر في حرف المدّ واللين لأنه آخر حرف، فهو إذن حرف إعراب، وهذا مذهب سيبويه، وإذا دلّ على إعراب في غيرها فهي مبنية،

= قوله تعالى: ﴿وَأَقْرَبُ الصَّلَاةِ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُلُقًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤]، وقوله: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٩٨]. المجلة.

(٥٥) علل الثنية: ٥٠.

(٥٦) شرح ابن عقيل: ٥٨/١.

(٥٧) شرح الكتاب: ١٣٤/١ [بيروت].

والمبرد والأخفش والمازني يرون أن المثني والجمع السالم معربان، قال: «وأما أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ومَنْ تابعهما فيقولون: هذه الحروف دلائل على الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب، وهذا القول فاسد؛ لأنه يقال لقائله: خبرنا عن قولك: إن هذه الحروف الأوائل دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب هل يدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها؟ فإن قال: تدلُّ على إعراب في الكلمة فلا بدَّ من أن يُقدَّر الإعراب فيها إذ كانت هي أو آخر الكلم، فيرجع إلى قول سيويوه، وتسقط هذه العبارة، أو يقول: تدلُّ على إعراب في غير الكلمة، وما عَدِم إعرابه فهو مبنيٌّ، ومن مذهبه أن التثنية والجمع معربان فيتناقض قوله»^(٥٨).

وممَّا رُدَّ به قول الكوفيين والفراء وقطرب والزيادي ومَنْ قال بقولهم من المعاصرين والمتقدمين: إن حرف المدِّ واللين في المثني والجمع السالم حركة إعراب - أن هذا الحرف إذا حُذِف من المثني والجمع السالم يجب أن يبقى فيهما معنى التثنية والجمع ولا يزول، ذلك لأن حرف المد واللين وَفَّق قولهم بمنزلة الحركة الإعرابية التي تظهر آخر الاسم كالضمة في الدال من قولنا: حضر زيدٌ، فإذا حُذِفَت بقيت الكلمة تدل على معناها الذي كانت عليه، ولكن إذا كانت الألف من قولنا: حضر الزيدان علامة إعراب وحُذِفَت فإن معنى التثنية يَحْتَلُّ ويزول؛ لأن الألف من صيغة الكلمة جيء بها لإفادة معنى التثنية، قال ابن جني: «وأما قول الفراء وأبي إسحاق الزيادي: إن الألف هي الإعراب فهو أبعَدُ الأقاويل من الصواب، قال أبو علي: يلزم مَنْ قال: إن الألف هي الإعراب أن يكون الاسم متى حُذِفَت منه الألف دالًّا من معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه، لأنك لم تَعْرِضْ لصيغة الاسم، وإنما حَذَفَت

(٥٨) العلل في النحو: ١٦٥، وانظر الإنصاف: ٣٥/١.

إعرابه، فسبيل معناه أن يكون قبل الحذف وبعده واحداً كما أن زياداً ونحوه متى حذفت إعرابه فمعناه الذي كان يدل عليه معرباً باقٍ بعد سلب إعرابه»^(٥٩).

فحركة الإعراب تدخل الاسم وتخرج منه ومعناه لم يتغير، وليس كذلك المثنى والجمع السالم إذا حُذف منهما علامتا التثنية والجمع إذا عُدَّ علامتي إعراب وحُذفتا.

واستدلَّ ابن يعيش أيضاً على فساد هذا الرأي بأن الواو في مِذْرَوَانِ^(٦٠) صحَّت، ولم تُقلَّب، ولو كانت الألف حركة إعراب لقلبت الواو ياءً؛ لأنها جاءت رابعة متطرفة كما في أَغْزَيْتُ وَأَدْعَيْتُ، فثبتت الواو دليل على أن الألف من صيغة الكلمة قال: «ويدلُّ على أن الألف في التثنية ليست إعراباً قولهم: مِذْرَوَانِ، ألا ترى أن الألف لو كانت إعراباً لوجب أن تنقلب الواو في مِذْرَوَانِ ياءً لأنها رابعة وقد وقعت طرفاً كما قلبت في أَغْزَيْتُ وَأَدْعَيْتُ»^(٦١).

ورأى ابن يعيش أن الألف والياء والواو في المثنى وجمع المذكر السالم حروف تحمل معنى التثنية والجمع، عُوضَ بها عن ضمِّ اسم إلى اسم، واسم إلى اسمين، فهي ذات معنى داخلية في صيغة الكلمة، قال: «فكما كانت الألف في التثنية عوضاً من ضمِّ اسم إلى اسم، وهو معنى الدلالة على التثنية، والثاني - وهو التنوين - عوضاً من الحركة والتنوين على ما قرَّرنا فكذلك الواو في الجمع السالم والياء عوضٌ من ضمِّ اسم إلى اسمين فصاعداً إلى الاسم المذكور، وهو معنى الجمع»^(٦٢).

فإذا كان حال هذه الأحرف على هذا النحو من الدلالة على معنَيي

(٥٩) سر الصناعة: ٧١٦.

(٦٠) «المذروان: ناحيتا الرأس». اللسان (ذرا).

(٦١) شرح المفصل: ٤/٢٣١، وانظر سر الصناعة: ٦٩٥-٦٩٦.

(٦٢) شرح المفصل: ١٤/٥.

التثنية والجمع فهي معدودة في بنية الكلمة وصيغتها، ولو كانت إعراباً جاز حذفها، ولو حُذفت سقط معنى التثنية والجمع، وهو المقصود منها، وإلى هذا أَلَمَعَ السيرافي وحَكَمَ على قول الكوفيين والفراء وقطرب والزيادي بالفساد، قال: «ففسد أن تكون هذه الحروف بمنزلة الحركات من قِبَل أن ارتفاع الحركات من الاسم حتى يبقى متعرياً منها غير مُخَلِّ بمعناه، وارتفاع الحروف من التثنية والجمع مُبْطِلٌ لمعناها»^(٦٣).

فحرفُ المدِّ واللين الذي عدّه الفراء وَمَنْ رأى رأيَه علامة إعراب أُضِيفَ إلى الاسم المفرد لإضفاء معنى عليه لم يكن فيه، ألا وهو معنى التثنية أو الجمع السالم، وإذا كان كذلك فهو من بنية الكلمة كالهاء في قائمة والألف في حُبَلَى، فكما أن هذين الحرفين داخلان في صيغة الكلمة وبنيتها لإفادتهما معنى التأنيث كذلك حرفُ المدِّ واللين في المثني والجمع السالم ينبغي أن يكون من بنية المثني والجمع السالم، وكما أن حرفي التأنيث حرفا إعراب تظهر عليهما الحركة الإعرابية أو تقدّر كذلك حرف المدِّ واللين في المثني والجمع السالم حرفُ إعراب، ولكن لا تقدّر عليه حركة الإعراب لمكان النون منه، قال ابن جنبي: «فكما أن الميم في قائمة ليست حرف الإعراب، وإنما عَلِمَ التأنيث في قائمة هو حرف الإعراب فكذلك ينبغي أن يكون عَلِمَ التثنية في نحو قولك: الزيدان والعُمران حرفَ الإعراب، وَعَلِمَ التثنية هو الألفُ، فينبغي أن تكون هي حرف الإعراب كما كانت الهاء في قائمة حرف الإعراب»^(٦٤).

ومما يؤنس في هذا المقام هذه التاء التي تُزاد فيما يجمع بألف وتاء مزيدتين، إذ هي دالة على معنيي الجمع والتأنيث أو على التأنيث فحسب

(٦٣) شرح الكتاب: ١/ ١٣٣-١٣٤ [بيروت].

(٦٤) علل التثنية: ٥٢، وانظر ص: ٤٧ منه.

على خلاف بين النحويين^(٦٥)، وهي حرف إعراب تظهر عليه حركات الإعراب لأنه من بنية الكلمة كما تظهر على التاء في «قائمة» فكما عُدَّت هذه التاء بدلالتها على معنى الجمع حرف إعراب عُدَّت أيضاً الألفُ والواو والياء أحرف إعراب في المثنى والجمع السالم لدلالاتها على معنيي التثنية والجمع. قال ابن يعيش: «وهذه التاء هي حرف الإعراب في هذا الجمع لأنها حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع فكانت كالواو والياء في الجمع المذكور السالم»^(٦٦).

ومن الأمور التي رُدَّ بها قول الكوفيين ومَن تابعهم أن الألف والواو في المثنى والجمع ثابتان من دون أن يعمل فيهما عاملاً، نحو قولنا: اثنان وعشرون وثلاثون، فلو كانت الألف والواو علامتي إعراب ما ثبتتا إلاّ بعامل، ولا عاملاً، قال أبو حيان: «وقد رُدَّ هذا المذهب بأن الألف والواو ثبتت قبل دخول العامل، قالوا إذا قصدوا مُجرَّد العدد لا الإخبار: واحد، اثنان، عشرون، ثلاثون، أربعون، ولو كانت إعراباً لم توجد إلا بعد دخول العامل»^(٦٧).

وهذا القول أضعفُ الأقوال عند الورّاق، قال: «وقد روي عن غير هؤلاء أنهم جعلوا هذه الحروف هي الإعراب، كالضمة والفتحة، وهذا القول أضعفُ الأقاويل»^(٦٨).

أما قول الجرمي ومَن تابعه: إن الألف حرف إعراب، إلا أن انقلابها إلى ياء في حالتي الجرِّ والنصب هو الإعراب فقد أبطله النحويون بأن انقلاب الألف لا يحيلها عن أنها حرف إعراب، فالمتعارف عليه أن الألف

(٦٥) انظر في ذلك حواشي شرح المفصل لابن يعيش: ١١/٥.

(٦٦) شرح المفصل: ١٢/٥، وانظر الكتاب: ١٧/١.

(٦٧) التذييل والتكميل: ٣٠٠/١.

(٦٨) العلل في النحو: ١٦٦.

في (كَلَا) حرف إعراب، وهي تقلب إلى ياء في حالتي النصب والجر، ولم يقل أحد: إنَّ انقلابها إعراب، قال ابن يعيش: «انقلابها [أي الألف] لا يخرجها عن كونها حرفَ إعراب بعد أن قام الدليل على ذلك، ألا ترى أنَّ لا نختلف في أن ألف (كَلَا) حرف الإعراب منها، وأنت مع ذلك تقلبها ياء في النصب والجر، نحو قولك: جاءني الزيدان كلاهما، ورأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما»^(٦٩).

وألزم الزجاجيَّ الجرميَّ القول بأن المثني المتصل بألف التثنية غير مُعَرَّب لأن الألف لم تنقلب، والانقلاب عنده هو الإعراب، قال: «ويلزم الجرميَّ أن تكون في حال الرفع «الزيدان» غير مُعَرَّبة، لأنَّ الألف عنده غير منقلبة، وإنما الانقلاب عنده الإعراب»^(٧٠).

وأما قول ابن عقيل فإن بعض البصريين ذهب إليه، ولم يلتفت إليه جمهورهم؛ لأنه يؤدي إلى تقدير حركة على حرف المد واللين، وإذا قُدرت فما نقول في النون^(٧١).

فالمذاهب الخمسة السالفة مضعَّفة بعيدة عن الصواب عند جمهور البصريين، وما بقي إلا قول سيبويه ومن قال بقوله وهو أن حرف المد واللين حرف إعراب بمنزلة الراء في جعفر، وتضافرت الأدلة والبراهين على صحة هذا القول وصوابه، وساق النحويون بضعة أدلة على استقامته وسداده.

من ذلك أن الحركة الإعرابية تدخل على الكلمة لتعيين موقعها النحوي،

(٦٩) شرح المفصل: ٢٣٠/٤.

(٧٠) الإيضاح في علل النحو: ١٤١، وانظر ردوداً أخرى على قول الجرمي في علل التثنية:

٦٦، والتذليل والتكميل: ١/٢٨٨-٢٩١، والإنصاف: ١/٣٥.

(٧١) انظر أقوال النحويين في الردِّ على هذا القول فيما سيأتي: ص ٢٤-٢٥.

فإما أن تكون مسنداً أو مسنداً إليه أو فضلة، ولا يكون ذلك إلا بعد أن تدلّ الكلمة على معناها، فتأتي الحركة الإعرابية فتحدّد وضعها الإعرابي من فاعل أو مفعول أو غير ذلك، وحرف المدّ واللين لم يؤتَ به إلا لإفادة معنى التثنية أو الجمع، فهو إذن من صُلب الكلمة وتكوينها وذو معنى؛ لأنّ الغرض من إلحاقه بالكلمة زيادة معنى على المفرد، وهو كالهاء في قائمة، والألف في حُبلى في إضفائهما معنى التأنيث، فكما أن هذين الحرفين حرفا إعراب وذوا معنى كذلك حرف المدّ واللين في المثنى والجمع السالم حرفٌ معنى أيضاً أسبغ على المفرد معنى، قال ابن يعيش: «حكم الإعراب أن يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها للدلالة على اختلاف أحوالها من الفاعلية والمفعولية ونحوهما، نحو قولك: جاءني زيدٌ، ورأيت زيدا، ومررت بزیدٍ، فيختلف حال الاسم بحسب اختلاف الإعراب، وذات الاسم واحدة لا تختلف، فلمّا كان الواحد دالاً على مفرد، وبزيادة حرفي التثنية دالاً على اثنين كان حرف التثنية من تمام الاسم ومن جملة صيغة الكلمة، وصار كالهاء في قائمة والألف في حُبلى؛ لأنّ الألف والهاء زيدا لمعنى التأنيث كما زيد حرف التثنية لمعنى التثنية، وصارا حرفي إعراب كذلك في التثنية»^(٧٢).

وانطلق ابن جنّي لإظهار قوة مذهب سيبويه وسداده ممّا يجمع بين الاسم المفرد ومثناه، فرأى أن الاسم المفرد ومثناه إذا كانا معرّبين متمكّنين فلا بدّ من حرف إعراب تظهر عليه الحركة الإعرابية، فكلمة «رجل» معربة متمكّنة، وحرف الإعراب فيها اللام، ومثناها رجلان معرب متمكّن لا بد فيه ممّا وُجد في مفرده من حرف إعراب، قال معقّباً على الأقوال السالفة في

(٧٢) شرح المفصل: ٢٢٨-٢٢٩، وما استدل به ابن يعيش استدلل به السيرافي في شرح

حرف المدّ واللين في المثني والجمع السالم: «وأقوى هذه الأقوال قولُ سيبويه، والدليل على صحة قول سيبويه أن الألف حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو رجل وفرس هو موجود في التثنية في نحو قولك: رجلاً وفَرَسان، وهو التمكن، فكما أنّ الواحد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب فكذلك الاسم المثني إذا كان معرباً متمكناً احتاج إلى حرف إعراب، وقولنا: رجلاً ونحوه معرب متمكن محتاج إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب»^(٧٣).

ثم أبطل أن يكون حرف الإعراب في المثني الحرف الذي قبل المدّ واللين أو الحرف الذي بعده، واستدل على ذلك، وانتهى إلى صحة قول سيبويه وحده^(٧٤).

ولم يرَ الزجاجي مذهباً من المذاهب السالفة صائباً إلا مذهب سيبويه، قال: «ونختم الكتاب بمذهب سيبويه وما احتجَّ به له وعليه لأنه هو الصواب دون غيره»^(٧٥).

على أنه ينبغي التنبيه على عبارة جاءت في كلام سيبويه، قد يفهم منها خلاف مذهب في أن حرف المد واللين في المثني والجمع السالم حرف إعراب، وقد تمسك بها الكوفيون واحتجوا بها على سداد مذهبهم^(٧٦)، قال: «واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً»^(٧٧).

(٧٣) علل التثنية: ٥١-٥٢.

(٧٤) انظر علل التثنية: ٥٢-٥٤.

(٧٥) الإيضاح في علل التثنية: ١٣١، وانظر ص: ١٤١ منه.

(٧٦) انظر الإنصاف: ٣٤/١.

(٧٧) الكتاب: ١٧/١.

قد يظن ظانُّ أن قوله: «يكون في الرفع ألفاً» يعني أن حرف المدّ واللين علامة إعرابية، كما نقول: يكون الاسم في الرفع مضموماً، ولكن الأمر على خلاف ذلك، إذ المقصود أن المشى يقع موقع الاسم المرفوع ويكون فيه ألف وإن لم يكن مرفوعاً، لا أن هذه الألف علامة إعرابية، نظير ذلك أننا نقول: الضمائر في الرفع تكون هو وهي وهم وهنّ، والضمائر في النصب إياك وإياه وإياهم، ولا يُعدُّ واحد منها مرفوعاً أو منصوباً؛ لأنّ هذه الضمائر تقع مواقع الاسم المرفوع والمنصوب، قال السيرافي شارحاً عبارة سيبويه السالفة: «يكون في الرفع ألفاً، يعني حرف الإعراب الذي ذكره... فيتأوّل أي في الموقع الذي يقع فيه المرفوع، وإن لم يكن هو مرفوعاً، كما نقول: ضمير المنصوب المنفصل إِيَّاكَ وإِيَّاه، وضمير المرفوع هو وهي، وفي التثنية هما، وفي الجمع هم وهُنّ، وليس شيء من هذا بمرفوع ولا منصوب، ولكن ما يقع موقعه من الأسماء المعرّبة يكون مرفوعاً ومنصوباً»^(٧٨).

ونظير كلمة سيبويه السالفة قول ابن الصائغ: «فالياء حرف الإعراب وعلامة التثنية وعلامة الجر أو النصب، والنون دخلت المشى عوضاً من الحركات والتنوين»^(٧٩)، وقال أيضاً: «والألف في قولك: الزيدان تدل على ثلاثة أشياء، أحدها: أنها حرف الإعراب، الثاني: أنها علامة الرفع، الثالث: الدالة على التثنية»^(٨٠).

لا ريب أنه لا يعني بقوله: «وعلامة الجر أو النصب» وقوله: «علامة الرفع» أنّ حرف المدّ واللين في المشى والجمع السالم حركة إعرابية، وإنما يرمي إلى ما ذكره سيبويه، لذا صرّح بأنّ الألف والياء حرفا إعراب، ولكنه

(٧٨) شرح الكتاب: ١/١٣٦ [بيروت].

(٧٩) اللوحة في شرح الملحّة: ١/١٨٩.

(٨٠) اللوحة في شرح الملحّة: ١/١٨٧-١٨٨.

أراد أن يشير إلى أنّ حرف المدّ واللين يدل على معنى التثنية أو الجمع، ويدلُّ أيضاً على ما دلّت عليه كلمة سيبويه السالفة.

ونظير عبارة ابن الصائغ السالفة عبارة ابن يعيش إذ قال: «وفي هذه الواو [أي واو الجمع السالم] ستة علامات الجمع والتذكير لأن هذا الضرب من الجمع إنما هو للمذكّرين ممن يعقل والسلامة والقِلَّة وعلامة الرفع وحرف الإعراب»^(٨١).

فلو كانت الواو علامةً إعرابية ما عدّها حرفَ إعرابٍ معرّضاً لظهور حركة الإعراب عليه أو تقديرها، ولكنه قصد إلى أنّ هذا الحرفَ حرفٌ معنًى وهو ما قصد إليه سيبويه وابن الصائغ.

ولا تقدّر الحركة الإعرابية على حرف المدّ واللين في المثني والجمع السالم ولا تُنوى عند سيبويه على نحو ما نقدرها في الاسم المقصور^(٨٢)، واستدل النحاة على أن هذه الحركة لا تقدّر ولا تُنوى بأن النون عوض بها عن الحركة والتنوين، فإذا قُدرت الحركة الإعرابية أو نُويت لم يكن حاجة للتعويض عنها وعن التنوين بالنون، قال ابن جني: «واعلم أن سيبويه يرى أن الألف في التثنية كما أنه ليس في لفظها إعراب فكذلك لا تقدّر فيها كما تقدّر في الأسماء المقصورة المعربة نية الإعراب، ويدل على أن ذلك مذهبه قوله: «ودخلت النون كأنها عوضٌ ممّا مُنع الاسمُ من الحركة والتنوين»^(٨٣).

وعلل السيرافي عدم تقدير الحركة على حرف المدّ واللين الذي هو حرف إعراب في المثني والجمع السالم بأن الحركة الإعرابية يُجاء بها

(٨١) شرح المفصل: ١٤ / ٥.

(٨٢) انظر الكتاب: ١٧-١٨، وعلل التثنية: ٤٨، ٥٨.

(٨٣) علل التثنية: ٥٨-٥٩، وانظر سر الصناعة: ٧٠٦.

للإشارة إلى اختلاف الوضع الإعرابي للاسم وتبذله، ولا يمكن إدخالها على المثني والجمع الذي على حدّه، قال: «لا حركة منونة فيه [أي في حرف الإعراب في المثني والجمع السالم] من قبل أن الحركات وضَعُهْنَ في أصولهنَّ للدلالة على اختلاف ما دخلن عليه، ولا سبيل إلى إدخالهنَّ في المثني والمجموع ولا في نظير لهما»^(٨٤).

ووجد أبو علي الفارسي عدم إعلال الياء ألفاً في نحو مررت برجلين، وضربت رجلين؛ برهاناً على صحة مذهب سيويه في عدم تقدير الحركة على حرف المدّ واللين، فالياء في رَجُلَيْنِ صَحَّتْ ولم تُعَلَّ، ولو كان فيها حركة مقدّرة لقلبت ألفاً؛ لأنها حينئذٍ تحرّكت وانفتح ما قبلها، وذلك على نحو ما جرى في رَحَى، قال ابن جني: «قال أبو علي: ويدل على صحة ما قاله سيويه من أنه ليس في حرف الإعراب من الثنية تقدير حركة في المعنى كما أن ذلك ليس موجوداً في اللفظ صحّة الياء في الجر والنصب في نحو: مررت برجلين، وضربت رجلين، فلو كان في الياء منها تقدير حركة لوجب أن تقلب ألفاً كرحى وفتى، ألا ترى أن الياء إذا انفتح ما قبلها وكانت في تقدير حركة وجب أن تقلب ألفاً، وهذا استدلال من (أبي علي) أتى على قياس، وهو في نهاية الحُسن وصحة المذهب وسداد الطريقة»^(٨٥).

ومما اعترض به الكوفيون على قول سيويه وأكثر البصريين: إن حرف المدّ واللين حرف إعراب - أنّ حرف الإعراب ثابت لا يتغيّر، مهما كان إعراب الاسم، ونحن نرى أن حرف الإعراب في المثني والجمع السالم يكون ألفاً أو واواً أو ياءً، فلو كان حرف إعراب ما تبدّل، كالراء من جعفر،

(٨٤) شرح الكتاب: ١/ ١٣٣ [بيروت].

(٨٥) علل الثنية: ٥٩-٦٠.

والدال من زيد، وهذا مردود بأننا نرى حرف الإعراب يتبدّل، فيكون ألفاً في الرفع، وياءً في النصب والجرّ، ذلك على نحو ما نرى في كِلا، قال ابن جني: «إنّ انقلاب الألف في الجر والنصب لا يمنع من كونها حرف إعراب لأنّنا قد وجدنا فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا هذا الانقلاب، وذلك ألف كِلا وكَلتا من قولهم: قام الرجلان كِلاهما، والبنتان كِلتاهما، ومررت بهما كِلَيْهما وكَلْتَيْهما، وقد قلبت كما رأيت، فكذلك أيضاً ألف التثنية هي حرف إعراب، وإن قلبت في الجر والنصب»^(٨٦).

والمثنى والجمع الذي على حده، حرف الإعراب فيهما معتلّ لا تظهر عليه حركة الإعراب، وكلُّ اسم معتلّ الآخر له نظير من الاسم الصحيح الآخر تظهر عليه حركات الإعراب كعصاً نظيرها من الاسم الصحيح الآخر جَمَل، فظهور حركات الإعراب على اللام من جَمَل يدل على إعراب عصا بالحركات، والمثنى والجمع الذي على حده ليس لهما نظير من الاسم الصحيح المثنى أو المجموع جمعاً سالماً تظهر على آخره حركات الإعراب، فجعل تبدّل حرف المد فيهما في أوضاع إعرابهما عوضاً من عدم وجود نظير لهما من الصحيح، قال السيرافي: «للتثنية والجمع خاصة ينفردان بها، فاستحقاً من أجلها التغيير، وهي أن كل اسم معتلّ لا تدخله الحركات فله نظير من الصحيح تدخله الحركات، نحو قفا وعصا وحُبلى وسكرى، نظير قفاً وعصاً جبل وجَمَل، ونظير ألف التأنيث في حُبلى وسكرى حمراء وفقهاء، لأن هذه الهمزة في حمراء وفقهاء هي ألف التأنيث، والتثنية وجمع السلامة لا نظير لواحد منهما إلاّ تثنية أو جمع، فامتنع التثنية والجمع من نظير يدل إعرابه على مثل إعرابهما، كدلالة جمل

وجبل وحمراء وفقهاء على إعراب أمثالهن من المعتلّ، فعوض التثنية والجمع من فقد النظير الدالّ على مثل إعرابهما تغيير الحروف فيهما»^(٨٧).

وبذا نرى أن مذهب سيبويه وجمهور البصريين في نوني المثنى والجمع السالم وحرف المدّ واللين هو المذهب القويّ الذي تعضده الدلائل والبراهين، وأن ما سواه من الآراء في هذا المضممار مضعّف غير مقبول.

وفيما أتى البحث على ذكره من حال نوني التثنية والجمع السالم وحرف المدّ فيهما عند النحويين البصريين ذكرى لأهل العربية ومحبيها والغير عليها وسبب صالح لإعادة النظر منهم في إعراب المثنى والجمع الذي على حدّه لتدبّر السبيل المثلى في ذلك وجعل ما نقوله في إعرابهما موافقاً لطبيعة العربية ومعطيات المحاكمة العقلية المنبثقة من خصائص هذه اللغة ومن مذاهب النحويين الرصينة التي تقوم على الدليل والبرهان.

إننا في حاجة إلى تقديم إعراب للمثنى والجمع السالم يَجُبُّ عنّا الوقوع في التناقض ويكفينا أسئلة كثيرة يمكن أن تقال، ولنا في تقسيم نوني التثنية والجمع السالم إلى ثلاثة أقسام على ما جاء على لسان جمهور البصريين أسوة حسنة نتهدى بها، ولنا أيضاً فيما قطعوا به من أن حرف المدّ واللين في الجمع السالم والمثنى حرف إعراب ركنٌ قويٌّ ناوي إليه.

نتائج البحث:

انتهى البحث إلى أمور، هذه تعدادها:

- القول بأن حرف المدّ واللين في المثنى والجمع السالم علامة إعراب، وأنّ النون فيهما عوض عن التنوين في الاسم المفرد قول ضعيف مردود عند جمهور النحويين البصريين؛ لأنه مثارٌ تساؤلات واعتراضات وتناقضات.

(٨٧) شرح الكتاب: ١/١٣٢ [بيروت]، وانظر الإنصاف: ١/٣٧.

- ردُّ القول بأن حرف المدّ واللين في المثني والجمع السالم دليلُ إعراب وإفسادُه، والحكمُ على القول بأن انقلاب حرف المدّ واللين في المثني والجمع هو الإعراب بالبطلان والتناقض.
- تقويةُ قول سيويه وجمهور البصريين: إن حرف المدّ واللين في المثني والجمع السالم حرف إعراب، والاستدلال على صوابه بالأدلة والبراهين.
- الأخذُ بقول جمهور النحويين البصريين في حالات نوني المثني والجمع السالم الثلاث، واقتراحُ اعتماده في المراحل التعليمية لأنه يُجَنَّبنا الوقوع في أخطاء واعتراضات (*).
- العملُ بالقول السالف في نوني المثني والجمع السالم لا يخالف كلام سيويه على وجه في تفسير كلامه.
- نشرُ البحث مذاهب النحويين وأقوالهم في حرف المدّ واللين والنون في المثني والجمع الذي على حده، وانتهى إلى صحة ما قاله سيويه وجمهور البصريين.



(*) [كان القول الذي انتهى إليه الباحثُ وأخذ به، ودعا إلى اعتماده، ووصفه بالقول الصائب اليسير، ووسمه بالصحة والقوة والاستقامة والسداد، قول سيويه وجمهور البصريين: إن حرف المدّ واللين (الألف والواو والياء) في المثني وجمع المذكر السالم حرفُ إعراب (أي الحرف الذي تكون عليه علامةُ الإعراب)، وإنَّ النون عوض من التنوين والحركة في الاسم المفرد، أو أحدهما كلٌّ بحسب حاله. وهو قولٌ فيه عند التأمل «منطقةٌ مظلمةٌ» آثر الباحثُ أن يتركها على حالها، ولم يكشف ظلمتها، ذلك أنَّ الكلام على علامة الإعراب في المثني وجمع المذكر السالم في هذا الرأي تُرك مجهولاً، ولم يصرِّح الكاتب بما كان عليه هذا الرأي في ذلك، ولا أشار إليه؛ فما هي علامة الإعراب في هذا الرأي؟!]. المجلة.

المصادر والمراجع

- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، دار الفكر، بلا تاريخ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، بلا تاريخ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، دار سعد الدين، ط ١، ٢٠٠٥ م.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق أ. د. مازن مبارك، ط ٢، دار النفائس، ١٩٧٣.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق أ. د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٩٨.
- التعليقة على كتاب سيويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، ١٩٩٠ - ١٩٩٦ م.
- سرُّ صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٨٠.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي مختون، ط ١، ١٩٩٠.
- شرح الكافية، للرضي الأسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح كتاب سيويه، للسيرافي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين بدمشق، ط ١، ٢٠١٣ م.
- علل الثنية، لابن جني، تحقيق د. صباح التميمي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢.
- العلل في النحو، للوزّاق، تحقيق د. محمود الدرويش، الرياض، ط ١، ١٩٩٩.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، ١٩٦٦.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق د. غازي طليمات، د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥.
- اللمحة في شرح الملحّة، لابن الصائغ، تحقيق إبراهيم الصاعدي، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٤.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، ١٩٨٠ م.

* * *